

DB3/DEB/SSEB

ملخص مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي برسم سنة 2016

يشكل الاستثمار العمومي الدعامة الأساسية لخلق نموذج اقتصادي واجتماعي متوازن، خاصة في ظل الإصلاحات المؤسساتية كورش تفعيل الجهوية المتقدمة، والآفاق المستقبلية الواعدة التي تفتحها في هذا المجال. هذا، ويندرج إصدار النسخة الأولى لمذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي المرافقة لقانون المالية لسنة 2016، في إطار دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التطبيق، وذلك من خلال إبراز حصيلة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي. وتتطرق هذه المذكرة أساسا إلى خمسة محاور يمكن إدراجها على الشكل التالي:

يبرز **المحور الأول** الاستثمار العمومي كخيار استراتيجي وإرادي للدولة. حيث أولت الحكومة أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة، مع حرصها على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لجميع جهات المملكة. فعلى سبيل المثال، تحسنت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية برسم الميزانية العامة بشكل ملحوظ ما بين سنتي 2011 و 2014 حيث انتقلت من 64,6% إلى 68,59%. كما تم تسجيل نفس المنحى بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تنجز جزء مهما من الاستثمارات العمومية، حيث انتقلت نسبة إنجازها من 60% سنة 2011 إلى 64% سنة 2013. في المقابل، انعكس تحسن مستوى تنفيذ الاستثمار العمومي على الصعيد الوطني على حصيلة تنفيذه على المستوى الجهوي، فمثلا انتقل متوسط معدل الإنجاز برسم الميزانية العامة حسب الجهات من 45% سنة 2011 إلى 48,3% سنة 2013 أي بزيادة في حدود 3,3 نقطة.

ويتناول **المحور الثاني** لهذه المذكرة المقاربة الجديدة التي تبنتها الحكومة من أجل تأمين توزيع جهوي متكافئ للاستثمارات العمومية بشكل يحقق تنمية جهوية متوازنة ومنسجمة، وتبني هذه المقاربة على تسريع إنجاز الأوراش الهيكلية للبنيات التحتية، خاصة في مجالات الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، والعمل على انبثاق أقطاب اقتصادية جهوية وأقطاب حضرية مندمجة، جذابة و تنافسية، كالأقطاب الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر، والمحطات الصناعية المندمجة (P21) المحدثه في إطار مخطط الانبثاق الصناعي، بالإضافة إلى برامج التنمية الحضرية المندمجة التي تم إطلاقها بكل من مدن طنجة والرباط ومراكش وسلا وتطوان والدار البيضاء والقيظرة والحسيمة، وكذا على تقليص الخصاص على مستوى البنيات التحتية الأساسية من خلال دعم التنمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية والجهات البعيدة والمعزولة.

هذا، وتستهدف التدابير الموجهة لإعادة تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، تقليص التفاوتات المرتبطة بالبعد عن بعض المراكز الحضرية الأكثر دينامية، خاصة فيما يتعلق بالولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية كالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة. في هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش لهذه السنة، قامت الحكومة بوضع برنامج عمل جديد لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي في الفترة 2016-2022 (ينضاف إلى البرامج المعتمدة حاليا كبرنامج التأهيل الترابي)، ويتعلق الأمر باستهداف نحو 20.800 مشروعا يهم البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، موزعة حسب القطاعات وفق احتياجات الساكنة المعوزة والمعزولة. وذلك بمبلغ إجمالي يصل إلى 50 مليار درهم دون احتساب مبلغ 5,8 مليار درهم المخصص لتمويل الأنشطة المواكبة كالأنشطة المدرة للدخل والأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية.

فيما يهتم **المحور الثالث** لهذه المذكرة بتبيان الوقع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العمومية على مستوى الجهات. حيث ساهمت أربع جهات من أصل 16 جهة (حسب التقسيم الجهوي القديم) بنصيب أوفر في خلق الثروة الوطنية، إذ انتقلت مساهمتها من 47,4%

من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003-2001 إلى 45,5% برسم الفترة 2011-2013. في حين عرفت الجهات المتبقية دينامية أكبر بمعدلات نمو سنوية أعلى من المتوسط الوطني، مما يوضح المجهودات المبذولة من طرف الدولة لضمان توزيع متوازن للاستثمار العمومي على مستوى الجهات.

وعلى المستوى الاجتماعي، تمكنت 7 جهات من أصل 16 جهة خلال سنة 2013 من تحقيق نسبة ولوج الساكنة للحقوق الأساسية تفوق المعدل الوطني، وذلك بفضل تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة والسكن) وخدمات الرفاهية الاجتماعية. هذا، وتميزت الأقاليم الجنوبية بتحقيق أفضل النتائج على المستوى الوطني فيما يتعلق بالإنجازات الاجتماعية، خاصة على مستوى التأطير والتجهيز المدرسي الابتدائي العمومي.

في حين يتطرق **المحور الرابع** لأفاق الإصلاحات البنوية والمؤسسية الكفيلة بخلق تدبير فعال ومتوازن للاستثمارات العمومية على المستوى الجهوي. ذلك، وطبقا لمقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية الجديدة للجهات والجماعات الترابية، سوف تتركز جهودات الحكومة على مواصلة تفعيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال إحداث صندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي برسم **قانون المالية لسنة 2016**. كما سيتم تخصيص مبلغ **4 ملايين درهم** للجهات، تتوزع بين مخصصات مالية من الميزانية العامة (تقدر ب **2 ملايين درهم**) وكذا مداخل (تقدر بحوالي **2 ملايين درهم**) ناتجة عن الرفع من حصيلة كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل (إذ انتقلت من **1% إلى 2%**) وحصيلة الرسم على عقود التأمين (**20% عوض 13%** سابقا) لفائدة الجهات.

وأخيرا، يروم **المحور الخامس والأخير** لهذه المذكرة إغناء التحليل عبر تقديم التوزيع الجهوي لأهم الاستثمارات العمومية المبرمجة حسب الجهات (12 جهة حسب التقسيم الجهوي الجديد) برسم قانون المالية لسنة **2016**، وذلك برسم الميزانية العامة وميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث يصل المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات نحو **189 مليار درهم**.